

الإمارات تخوض معركة كورونا مطمئنة على غذائها

إجراءات حاسمة شملت مجالات الإنتاج والتوريد والتخزين والتوزيع



نقص الأغذية غير مطروح في كل الظروف

التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة. ومن أبرز الخطوات المتخذة كذلك، توجيه شركات الطيران الوطنية بفتح خطوط للشحن الجوي لضمان تدفق السلع والمنتجات الغذائية والطبية، وتوجيه كافة موردي السلع الغذائية بالتزود من المنتجين المحليين بالجملة، والتواصل مع المزارعين وأصحاب مزارع اللحوم والأسماك المحليين لوضع برنامج مشتريات شهري دعماً للإنتاج المحلي. وتطرق التقرير إلى جملة المبادرات الاستثنائية التي شهدتها الدولة لدعم الأمن الغذائي ومنها مبادرة تأمين احتياجات سكان إمارة أبوظبي من مواطنين ومقيمين من أقرب منتجعات الأغذية عبر زيادة أعداد منافذ البيع في كافة مدن ومناطق الإمارة لتسهيل خيارات شراء المستهلكين من أقرب منفذ لهم وإتاحة تطبيق ذكي لعرض المنتجات الغذائية بما يمكن المستهلك من اختيار المواد الضرورية والدفع من خلاله، وتوصيل السلع الاستهلاكية من منافذ مركز النقل المتكامل وبأسعار مناسبة. ولفت التقرير إلى مبادرات ضبط ورقابة أسعار السلع الغذائية ولوالمزاد، والتعظيم ومعالجة المتلاعبين بالأسعار، وتطرق إلى مبادرة "المبزر" المجتمعية لتوفير المواد الغذائية الأساسية لـ 12 ألف من الأسر والأفراد والعمال، ومبادرة منح الموردين مساحات بيع مجانية في التعاونيات ومناقص البيع الرئيسية، ومبادرة التعاون والتنسيق بين الشركات التي تمتلك منصات للتسوق الإلكتروني، باستخدام مركبات الأجرة للمساهمة في تنفيذ طلبات المشتريات التي ترغب بإيصالها إلى الجمهور.

المختصة لمتابعة المخزون الاستراتيجي بصورة دائمة. وتناول التقرير مجموعة أخرى من الخطوات التي اتخذتها جهات متعددة في الدولة لتعزيز الأمن الغذائي في مواجهة وباء كورونا ومنها زيادة المخزونات الاحتياطية للسلع الغذائية الأساسية، بحيث يتم رفع إجمالي المخزون الغذائي لفترات طويلة بنسبة 30 في المئة والذي تزيد قيمته على حوالي 140 مليون دولار، ليصل عدد السلع الغذائية وغير الغذائية الموجودة في صالات العرض إلى أكثر من 69 ألف سلعة متنوعة. وأوضح التقرير أن الإمارات بدأت بتنفيذ 5 الآليات ضمن استراتيجيتها للأمن الغذائي، وذلك لتعزيز منظومة الاكتفاء ودعم القدرة على تأمين السوق المحلي من احتياجاته الغذائية في مواجهة الأزمات ككورونا، تطلعت في تنوع أسواق ومصادر جلب السلع من الخارج لكل صنف غذائي أساسي بالسوق لتلبية الطلب المحلي وتحقيق احتياطي المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية. وتضمنت الآليات التوسع بمشاريع الزراعة المستقبلية لوجود بنية تحتية مؤهلة لزيادة الإنتاج الغذائي في الدولة، وتعزيز التكنولوجيا والزراعة المستدامة وأدوات الذكاء الاصطناعي المتاح لتطوير الصناعات الغذائية بإنتاج حوالي 100 ألف طن من الأغذية خلال 3 سنوات. كما تضمنت الآليات اتباع برامج التوعية والتثقيف في استهلاك الغذاء، بما يحقق وفرة السلع، وتخفيض معدلات الهدر، والتوسع في تمويلات القطاع المصرفي لتشجيع قطاع صناعة السلع الغذائية، إضافة إلى زيادة التراخيص الممنوحة للمشروعات الصناعية والأنشطة

البعثات الدبلوماسية للدولة لتسهيل تجارة الأغذية. وطور المجلس خطة إعلامية تتضمن رسائل توعوية تهدف إلى عدم الشراء المفرط للأغذية وأهمية تبني احترازمات سلامة الغذاء المتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية. وأشار التقرير إلى أهمية صدور قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في دولة الإمارات مؤخراً، والذي جاء كخطوة ذات بعد استراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي من الناحية التشريعية ووضع الإجراءات القانونية لرفع اكتفاء الدولة من احتياطي السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف، بما فيها حالات الأزمات والطوارئ والكوارث.

صدور قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية عزز منظومة الأمن الغذائي لدولة الإمارات من الناحية التشريعية

ونوه التقرير لأهمية ما نص عليه القانون من تعزيز لنموذج الشراكة وتكامل الأدوار بين القطاع الحكومي والخاص بما يصب في خدمة الأهداف الاستراتيجية، وإلزام الموردين والتجار المسجلين الحفاظ على مخزون أمن وتوفير وتوريد السلع المطلوبة وفق خطط التوزيع المحددة، كما تضمن القانون حصول التجار والموردين المسجلين على حزمة من الحوافز والتسهيلات مقابل التزامهم بالمعايير المنصوص عليها في القانون، والربط الإلكتروني مع الجهات

أبوظبيي - أضفت الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها دولة الإمارات العربية لتأمين مخزونها الغذائي والحفاظ على النسق العادي لتزويد سوقها الداخلية بمختلف المواد الغذائية، حالة من الطمأنينة داخل مجتمعها في فترة أشاعت فيها جائحة كورونا حالة من القلق لدى الكثير من المجتمعات، لاسيما مجتمعات الدول التي فاجأها الجائحة وأربكت جهودها لتوفير الغذاء لشعبها.

وأكدت الهيئة الاتحادية الإماراتية للتنافسية والإحصاء على نجاح الإجراءات التي اتخذتها الإمارات لتعزيز أمنها ضمن إجراءاتها الاحترازية في مواجهة فيروس كورونا. وأكدت الهيئة في تقرير حديث أوردته، الاثنين، وكالة الأنباء الإماراتية "وام" أن الخطوات التي اتخذها مجلس الإمارات للأمن الغذائي ساهمت في تعزيز المخزون الوطني من الإمدادات الغذائية والصحية، مشدداً على أن صدور قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في دولة الإمارات مؤخراً يعد خطوة ذات بعد استراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي في الدولة تسهم في رفع اكتفاءها من احتياطي السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف بما في ذلك حالات الأزمات والطوارئ والكوارث.

ورصد التقرير الذي حمل عنوان "مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة أزمة كورونا" أبرز تلك المبادرات والإجراءات. وأشار إلى اعتماد المجلس آلية مراقبة نظم استيراد الغذاء للدولة لمراقبة حركة البضائع والمنتجات الغذائية الرئيسية ضمن مختلف مكونات سلسلة الإمداد والتي تتضمن 3 مراحل رئيسية هي: الحركة اللوجستية على المنافذ الحدودية، وبيانات الميزانية الغذائية العالمية والتي ترصد كميات الأغذية المتوفرة للتداول والتصدير في الأسواق العالمية، وبيانات الرصد المبكر للإنتاج الزراعي باستخدام تقارير نظام مراقبة معلومات الأسواق الزراعية.

وأوضح التقرير أن المجلس وجّه بضرورة مرونة العمل الحكومي في تنفيذ المواصفات القياسية التكميلية وإجراءات الإصحاح عن شحنات الأغذية بالاعتماد على الوثائق الإلكترونية للشهادات الصحية واستكمال فحوصات متبقيات المبيدات الحشرية في الدولة. ووضع المجلس خطة تنوع مصادر استيراد أصناف الأغذية الرئيسية، كمنظومة استدلال واسترشاد لتجار الأغذية لتمكينهم من توفير الأغذية بسلاسة، وعمل المجلس على التنسيق والتواصل مع تحالف الأمن الغذائي للوقوف على استعداداته لدعم الأمن الغذائي الوطني من خلال استثماراته الزراعية الخارجية والمنتجات المتوفرة لديه، حيث قام المجلس بالتواصل مع

داعش يهدد العراق بانتكاسة أمنية

يظهر تنظيم داعش مجدداً في العراق، لا يمكن فصله عن طبيعة اللحظة الراهنة في البلد وما يميّزها من أزمات عمقتها جائحة كورونا التي يبدو أن التنظيم يعمل على استغلالها لإرباك الوضع الأمني الذي شهد تحسناً نسبياً منذ هزيمته عسكرياً قبل أكثر من ثلاث سنوات.

كما أوضح أن التنظيم شن هجوماً ثانياً بالتزامن مع الأول مستهدفاً مقراً للشرطة الاتحادية جنوبي محافظة كركوك ما أدى إلى مقتل اثنين من مسلحيه. وكان الجيش العراقي قد أعلن قبل ذلك مقتل مجموعة من عناصر تنظيم داعش في ضربات جوية استهدفت مخابئ لهم بمحافظة صلاح الدين.

وقالت خلية الإعلام الأمني التابعة للجيش في بيان إن مقاتلات عراقية شنّت ضربات جوية على مخابئ لعناصر داعش في جزيرة عبدالعزيز وسط نهر دجلة غربي قضاء الدور بمحافظة صلاح الدين.

وأضافت أن الضربات الجوية أسفرت عن مقتل مجموعة من عناصر التنظيم وتدمير مخابئهم بالكامل. وأشارت إلى أن مسلحي داعش كانوا ينطلقون من تلك المخابئ لاستهداف القوات الأمنية والسكان المدنيين في المناطق المحيطة.

وأعلن العراق عام 2017 تحقيق النصر على داعش باستعادة كامل أراضيه البالغة نحو ثلث مساحة البلاد والتي اجتاحتها التنظيم صيف سنة 2014، لكن داعش لا يزال يحتفظ بخلايا نائمة في مناطق واسعة بالعراق ويشن هجمات متفرقة.

ورغم الخطر الأمني الذي يشكّله تنظيم داعش في العراق، فإن ملف التنظيم لا يخلو من تسييس، حيث دخلت هجماته الأخيرة مجال المزايدة السياسية بين الحكومة المركزية العراقية وسلطات إقليم كردستان العراق.

ويهون مسؤولون عراقيون من خطر داعش في هذه المرحلة ويتهمون سلطات الإقليم بتضخيم عمليات التنظيم بهدف فرض مشاركة قوات البشمركة الكردية في حفظ الأمن في محافظة كركوك الغنية بالنفط والمنازح عليها بين أربيل وبغداد.

وحذّر رئيس إقليم كردستان العراق نيجرفان البارزاني، الإثنين، مما سماه عدم جدية بغداد في التعامل مع الخطر الذي يشكّله تنظيم داعش، قائلاً إنها لا تتسق مع سلطات الإقليم في هذا المجال. وشدّد البارزاني في مؤتمر صحافي على أن "داعش لا يزال يشكل خطراً جدياً في كل مناطق العراق وفي كردستان، حيث رفع التنظيم مستوى عملياته وأنشطته مؤخراً"، مضيفاً "نسعى لإيجاد آلية للعمل المشترك تضمن عدم زيادة خطورة داعش بالتعاون مع بغداد والتحالف الدولي".

كذلك يستخدم أفراد العراق هجمات تنظيم داعش كحجة ضدّ دعاة إخراج القوات الأميركية من العراق، مشددين على الحاجة إلى جهود التحالف الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة لمحاربة التنظيم في سوريا والعراق.

وتطالب أحزاب وميليشيات شيعية عراقية موالية لإيران بإنهاء الوجود العسكري الأميركي على الأراضي العراقية، وقد استصدرت تشريعا في البرلمان العراقي يجبر الحكومة على إخراج القوات الأجنبية، لكن سلطات إقليم كردستان تعترض على ذلك بشدّة تحت طائلة الخوف من اختلال توازن النفوذ في العراق لصلحة إيران، ما سيغني تغول حلفاء طهران وسيطرتهم بالكامل على مقاليد الحكم في البلد والذي يشارك فيه الأكراد ويستفيدون من ذلك سياسياً ومالياً.

كركوك (العراق) - يثير التصاعد الملحوظ المسجل مؤخراً في هجمات تنظيم داعش في العراق المخاوف من حدوث انتكاسة في الوضع الأمني بالبلد الذي يمر بمرحلة حرجة مليئة بالمشاكل السياسية والمصاعب الاقتصادية المتعكسة على الوضع الاجتماعي، فضلاً عن التعقيدات الطارئة مع انتشار وباء كورونا.

وتكشفت سلسلة الهجمات التي يشنها داعش، وأحدثها هجومان وقعا الإثنين في ديالى وكركوك وخلفا قتلى وجرحى في صفوف القوات الأمنية. أن التنظيم الذي كان ادخل العراق في فوضى أمنية وحرب دامية بين سنتي 2014 و2017 خلفت خسائر بشرية ومادية فادحة، بصدد إعادة بناء نفسه وإيصال خلاياه النائمة في عدد من المناطق العراقية.

وتحدثت مصادر أمنية عراقية عن وجود الزعيم الجديد لتنظيم داعش أبوإبراهيم القرشي داخل العراق، مؤكدة أن السلطات تحاول تحديد مكانه.

واعتبر عادل عبدالمهدي رئيس حكومة تصريف الأعمال أن القوات العراقية تخوض معارك يومية ضد مسلحي الدولة الإسلامية، موضحاً في كلمة نقلها التلفزيون العراقي "بومبا لدينا معركة مع تنظيم داعش، نقدم فيها ضحايا ونقتل عدداً من الإرهابيين، ونعتقل كثيرين، ونمنعهم من القيام بعمليات إرهابية".



ويرصد خبراء الشؤون الأمنية الطابع المظلم من حيث التوقيت والأهداف، الذي اتخذته هجمات داعش الأخيرة في العراق، مرجحين أن التنظيم بصدد محاولة استغلال انشغال السلطات العراقية بمواجهة جائحة كورونا.

وأمر رئيس أركان الجيش العراقي الفريق الركن عثمان الغانمي القادة العسكريين الميدانيين في محافظة كركوك، وهي أحد أضلاع ما يعرف في العراق بمثلث الموت المشكل أيضاً من مناطق محافظتي ديالى وصلاح الدين حيث ركز تنظيم داعش عملياته الأخيرة، بتحديث الخطط العسكرية لمواجهة فلول التنظيم.

جاء ذلك خلال زيارة ميدانية أجراها الغانمي لكركوك الواقعة شمالي العاصمة بغداد برفقة كل من قائد القوات البرية وقائد طيران الجيش وقائد الفرقة الخاصة.

وأعلن مسؤول بوزارة الداخلية العراقية، الإثنين، مقتل جنديين ومسلحين اثنين من داعش في هجومين منفصلين شنهما التنظيم بمحافظة ديالى وكركوك.

وأوضح المصدر في تصريح لوكالة الأناضول أن مسلحي تنظيم داعش شنوا هجوماً فجر الإثنين استهدف حاجزاً عسكرياً للجيش غربي محافظة ديالى ما أسفر عن مقتل جنديين وإصابة 3 آخرين.



هزيمة داعش أضعفته ولم تقتله

جنوب أفريقيا تتلقى مساعدات إماراتية

استفادت إثيوبيا وسيشل من الدعم الإماراتي، كما تلقت موريتانيا مؤخراً شحنة من الإمدادات الطبية والغذائية الإماراتية. واعتمدت دولة الإمارات في التصدي لإفريقيا كوروناً محلياً مقارنة بديكتة سخرت لتفويضها ما تمتلكه من قدرات بشرية ومادية وأزنة، وظفت فيها خبرتها في استباق الأخطار والتوقي منها. لكن الدولة ذات الصيت العالمي في إيغاة الشعوب المتكوبة وصاحبة الرصيد الكبير في تقديم المساعدات الخارجية، لم تكف بالعمل على مواجهة الوباء المستجد داخل حدودها، بل بادرت بتقديم العون للعديد من الدول داخل الإقليم وخارجه بهدف مساعدتها على محاصرة الفيروس والحد من انتشاره داخل مجتمعاتها.

في ضوء الجهود العالمية لمكافحة فيروس كورونا. وأضاف "هناك تواصل وتنسيق على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعلمية بين الدولتين"، معتبراً "أن وصول أولى المساعدات المقدمة إلى جنوب أفريقيا خير دليل على الشراكة الدائمة بين بلدينا والالتزام المشترك بالقضاء على هذا الفيروس". وأرسلت الإمارات حتى الإثنين أكثر من مئتين وستين طناً من المساعدات إلى أكثر من أربع وعشرين دولة استفاد منها نحو مئتين وستين ألفاً من العاملين في المجال الصحي. وشملت تلك المساعدات بلاندا من مختلف المناطق من بينها إيران وباكستان وأفغانستان وصربيا وكروانيا وإيطاليا. وفي القارة الأفريقية

أبوظبيي - أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة، الإثنين، شحنة مساعدات تحتوي على سبعة أطنان من الإمدادات الطبية إلى جمهورية جنوب أفريقيا، لدعمها في الحد من انتشار فيروس كورونا.

وجاء ذلك في إطار توجيه الإمارات جهودها في محاصرة الوباء صوب القارة الأفريقية التي استفاد عدد من بلدانها من مساعدات إماراتية. ويتنظر أن يستفيد من شحنة المساعدات التي أرسلتها الإمارات على متن إحدى طائراتها نحو سبعة آلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية بجنوب أفريقيا. وقال السفير الإماراتي لدى جنوب أفريقيا محسن سعيد الهاملي إن بلاده "كرست نفسها للعمل كشريك نشط ومساهم فاعل في المجتمع الدولي